http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1907) السنة الثامنة - الجمعة (17) ايلول 2010

الحلي ينفي خلافات في الدعوة حول ترشيح المالكي وجدل الاليات في التحالف ما زال قائماً

متابعة/ المدى

كذّب النائب الدكتور وليد الحلي ما نشر في وسائل الاعلام حول وجود خلافات داخل حزب الدعوة لتولي نوري المالكي رئاسة الوزراء للمرة الثانية، وقال انه لم يحدث ان حدثت خلافات حادة في هذا الشأن كما اشار الخبر.

وأكد الدكتور الحلي على ان مجلس شورى حزب الدعوة وهو أعلى سلطة لها صلاحية البت بمثل هذه القرارات قررت في اجتماعها الاخير وبالاجماع ترشيح الاستاذ نوري المالكي لتولي رئاسة الوزراء للمرة الثانية. على صعيد اخر، كشف مصدر سياسي نقلته الوكالة الاخبارية امس الخميس ان مرشحي التحالف الوطني اقتنعا بعدم حصول احدهما على نسبة ٦٥ ٪ التي إتفق عليها مبدئيا الائتلافان.

وقال المصدر ان كرة تشكيل الحكومة الجديدة اصبحت بملعبي حزب الدعوة والمجلس الاعلى، مبينا ان من الصعوبة حصول مرشحي دولة القانون نوري المالكي والوطني عادل عبد المهدي على نسبة ٦٥٪ التي تساوي ٩ من ١٤، وان المرشحين اقتنعا بصعوبة حصولهما على هذه النسبة.

واضاف المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه، ان المالكي قد عرض على حزب الفضيلة، أحدى الوزارات المهمة مقابل التصويت لصالحه في لجنة حكماء التحالف الوطني.

ويعد حزب الفضيلة الاسلامي، احد مكونات الائتلاف الوطني، والذي يمثل ١ من اصل ٧ في لجنة حكماء الوطني.

هذا ومايزال ائتلاف دولة القانون متمسكاً بمرشحه الوحيد نوري المالكي، فيما رشح الائتلاف الوطني عادل عبد المهدي، وتشير بعض القيادات في الائتلاف الوطني الى انها متمسكة باستبدال المالكي للتفاوض حول تشكيل التحالف الوطني. وكان عبد المهدي قد اختير من قبل ائتلافه ليكون مرشحا لرئاسة الوزراء مقابل زعيم حليفه دولة القانون نوري المالكي،وسيدخل المالكي وعبد المهدي منافسة لجنة حكماء التحالف الوطني للوصول إلى مرشح التحالف النهائي.

على صعيد آخر، اتهم عضو الائتلاف الوطني ائتلاف دولة القانون بتأخير عملية تشكيل الحكومة منذ ستة اشهر، لاصراره على تقديم نوري المالكي كمرشح وحيد عن الائتلاف.

وقال عزيز العكيلي لوكالة كردستان للانباء إن "الاخبار التي تناقلتها وسائل الاعلام بشأن استبدال مرشح الائتلاف الوطني عادل عبد المهدي جميعها عارية عن الصحة"، مشيرا الى ان "حظوظ عبد المهدي وقبوله لدى القائمة العراقية وائتلاف الكتل الكردستانية اقوى من قبول مرشح ائتلاف دولة القانون".

وبيّن العكيلي ان "الاخبار المتداولة بهذا الصدد مجرد اشاعات، الغرض منها النيل من شعبية عبد المهدي امام المالكي الذي اصبح غير مقبول وطنيا من جميع الكتل ماعدا ائتلافه".

واوضح ان "مرشح الائتلاف لايزال عادل عبد المهدي، وبأمكان الائتلاف الوطني ان يستبدله في غضون ٢٤ ساعة اذا اصرت الكتل الاخرى على تبديله او لم يلق القبول والدعم الكافي من قبل الاخرين" مبينا ان "دولة القانون تؤخر تشكيل الحكومة منذ ستة اشهر، بسبب اصراره على ترشيح المالكي الذي لم يلق القبول من بقية الاطراف باستثناء ائتلافه".

واضاف العكيلي انه "حتى نسبة الـ ٨٠٪ خفضت الى ٦٦٪ من اجل ان يكون المالكي مرشح التحالف ولم يلق القبول" لافتا الى ان "السلطة التي ادارت البلاد خلال الاعوام الاربعة الماضية اصبحت مرفوضة من كل الاطراف بسبب قراراتها غير السليمة وعدم تطبيقها للدستور".

يشار الى ان ائتلافي دولة القانون والوطني العراقي، قد أعلنا عن تحالفهما رسميا في الرابع من ايار الماضي في مسعى يهدف إلى تشكيل الكتلة النيابية الأكبر داخل مجلس النواب الجديد، تمهيدا لتشكيل الحكومة العراقية، الا ان الطرفين لم يتفقا بعد على تحديد من سيشغل منصب رئيس الحكومة.

ويتمسك ائتلاف دولة القانون (٨٩ مقعدا) بالمالكي كمرشح وحيد لشغل منصب رئيس الوزراء في مفاوضاته مع الائتلاف الوطني العراقي الذي يشغل (٧٠) مقعدا في مجلس النواب. وشهدت محطات العملية السياسية في العراق تأجيلات تجاوزت السقف الزمني الذي حدده الدستور، كما حدث خلال فترة الاتفاق على الدستور في العام ٢٠٠٥، وتشكيل الحكومة عقب انتخابات ٢٠٠٥، وخلال سن قانون انتخابات مجالس المحافظات في العام ٢٠٠٩، وأيضا مع سن قانون الانتخابات النيابية الأخيرة، فضلا عما شهدته جلسات مجلس النواب السابق من تصلب ومماطلة بعض الكتل النيابية مما أدى إلى تعطيل تشريعات بتشكيلات دستورية مهمة، مثل المحكمة الدستورية وهيئة المساءلة والعدالة.

دعوات للدعم التقني واللوجستي

العراق: مساع لضبط الحدود وخطة لانشاء ٨٠٠ منفذ أمني

متابعة/ المدى

بعد أسبوعين من الانتهاء الرسمي للعمليات القتالية لقوات الولايات المتحدة في العراق تقول قوات حرس الحدود العراقية إنها لم تتأثر بغياب القوات الأمريكية عن مناطق عملها.

وتأمين الحدود أمر حيوي حيث تزعم بغداد وواشنطن منذ وقت طويل أن العديد من المفجرين الانتحاريين يدخلون العراق عبر حدوده الطويلة التي يسهل اختراقها ولا سيما من سوريا.

وتنفي سوريا على الدوام تقديم المساعدة لجماعات متشددة بينما وجه مسؤولون عراقيون في الماضي رسائل متضاربة عن مدى صرامة الإجراءات التي تتخذها سوريا ضد النشطاء الأجانب الذين يعبرون الحدود إلى داخل العراق.

وقلص قوام القوات الأمريكية في العراق إلى ٥٠ ألف فرد قبل الموعد المحدد لذلك في ٣١ آب الماضي.

وستحول الألوية الستة الباقية من الجيش الأمريكي تركيزها إلى تدريب الجيش والشرطة العراقيين وتقديم المشورة لهما تمهيدا لتسليم المسؤولية كاملة إلى العراق قبل الانسحاب الأمريكي الكامل المقرر في آخر العام.

ويتولى العميد ظافر نظمي جمال قيادة قوات حرس الحدود في المنطقة الرابعة بالقرب من البصرة في جنوب العراق.

وقال ان الأمريكان لم يتدخلوا في عمل الحدود وكانت عملية حماية الحدود منذ البداية عراقية مئة في المئة. الجانب الأمريكي كان يشرف على التدريب ولم يتدخل لا في مسك الحدود ولا في مراقبة الحدود. الواجبات كانت تنفذ بواسطة قوات الحدود وعملية الانسحاب لم تؤثر ولن تؤثر في قواتنا.

وشهدت منطقة الحدود العراقية مع إيران عدة حوادث في السنوات الأخيرة وخلافا بخصوص السيطرة على ممر شط العرب المائي الاستراتيجي. ويربط ممر شط العرب المائي بين نهري دجلة والفرات ويصب في الخليج تحت ميناء البصرة منفذ العراق البحري الوحيد.

وأضاف العميد ظافر، كل القوات الأمنية العراقية تطمح بأن يكون لديها إمكانيات وتقنيات عالية ولكن لا تنس نحن في طور بناء قوات حدود بدأ البناء بها من الصفر. حاليا تم قطع شوط كبير في بناء هذه القوات. نحن كقوات أمنية نطمح بأن تكون لدينا طائرات وأجهزة مسح.. ولكن هذا الموضوع يتطلب جهداً كبيراً ويتطلب دراسة كبيرة.

وتابع "تم نصب مجموعة من الكاميرات الحرارية على الجزء الشرقي من حدودنا وأيضا في منطقة شط العرب. الغرض من هذه الكاميرات هي زيادة مدى الرصد والمراقبة والسيطرة على المناطق المحتملة للتسلل والتهريب والمؤشرة لدينا كمناطق تسلل وتهريب. وحاليا هذه الكاميرات تعمل بكفاءة عالية وهذه الكاميرات أعطت إمكانية عالية لمنتسبينا في مراقبة الحدود ورفعت معنوياتهم.

ويعكف العراق على حفر خندق بعمق ثلاثة أمتار على طول الحدود بدءا من المنطقة المتاخمة لسوريا. وكان متوقعاً الانتهاء من تركيب نظام لمراقبة الحدود تبلغ تكلفته ٤٩ مليون دولار في يونيو حزيران لكن الموعد تأجل.

كما وضع حرس الحدود خطة لإنشاء ٨٠٠ نقطة حدودية إضافية ستحتاج إلى ١١ ألف فرد إضافي من قوات الحرس.

وانخفضت وتيرة العنف بوجه عام في العامين أو الأعوام الثلاثة الأخيرة لكن الوضع ما زال هشا في العراق وينشط به المقاتلون المرتبطون بتنظيم القاعدة والمجموعات المسلحة. علاوة على ذلك زاد التوتر بسبب إخفاق الساسة في تشكيل حكومة جديدة بعد ستة أشهر من إجراء انتخابات غير حاسمة.

وكان اللواء الركن عدنان عبد الحسين منهل مساعد وكيل وزارة الداخلية لشؤون القوى الساندة اكد في وقت سابق ان الحدود العراقية تتصف بطولها وتنوع تضاريسها لان العراق بلد يتوسط مجموعة من الدول الشقيقة والصديقة وهذه الحدود تمتد في اراض صحراية وجبلية تارة واحياناً في اراض متموجة او هضاب وحتى في اهوار ومياه كما هو الحال في هور الحويزة وشط العرب ومياه الخليج العربي.

واضاف ان المنافذ الحدودية الشرقية بعد عام ٢٠٠٣ بلغت ٢١ منفذاً او معبراً بينما كانت لا تتعدى الثلاثة منافذ وهي منافذ نظامية كانت تخضع لاشراف وسيطرة السلطات العراقية وهذه الحالة ايضاً تنطبق على حدودنا الغربية.

يشار الى ان عدد المخافر الحدودية التي ينبغي ان تستخدم لحماية حدودنا هو ٢٩٢ مخفرا وهناك ٧٢ مخفرا تعمل حالياً فيما تعرضت ٢٢٠ منها الى التخريب والسلب لذلك تعاقدت مع شركة مقاولات لاعادة تأهيلها لكن العمل يجري بوتيرة بطيئة نظراً لبعد هذه المخافر عن المدن وتدهور الوضع الامني ويؤمل انجاز ثمانية مخافر منها خلال الاسابيع المقبلة فيما يتوقع ان يتم تسلم ٢٤ مخفراً خلال الشهر المقبل.

وتقول تقارير رسمية صادرة عن وزارة الداخلية العام الماضي انه رغم الظروف الامنية الصعبة فان بعض قيادات المناطق استطاعت ان تلعب دورا مهما بل ومؤثراً في اعادة النشاط الى سابق عهده رغم تواضع الامكانات والمستلزمات وخاصة في منطقتي البصرة وديالى بسبب توفر الإرادة والهمة فقد استطاعت قيادة قوات الحدود الجنوبية ان تلقي القبض على الكثير من المخربين وشلت عمليات تهريب الثروة النفطية واغلقت ٥٢ من المرافئ غير الشرعية على ضفاف شط العراب وخور الزبير وخور عبد الله، كما صادرت السفن والجنائب المعدة لتهريب النفط ومشتقاته فضلا عن تسيير الدوريات الآلية على طول الحدود وألقت القبض على الكثير من المهربين والمتسللين الاجانب واحبطت تهريب ٤ آلاف و٤٠٠ رأس غنم و ٤٤ قطعة آثارية وضبط ٦٤ سيارة مختلفة الانواع معدة للتهريب ونتيجة لكثافة عمليات التهريب للثروة النفطية عبر المنافذ غير الشرعية فقد انشأت القيادة الجنوبية نقطة تفتيش بحرية عند مدخل شط العرب لتفتيش السفن القادمة الى العراق والخارجة منه وبالتعاون مع وزارتي النفط والتجارة.

وكان وزير الداخلية جواد البولاني اكد في مناسبات عدة تراجع حالات التسلل عبر الحدود العراقية بنسبة ٩٥٪، ، فيما أعلنت قيادة قوات الحدود العراقية عن اعتقال ٣٣٣ متسللاً يحملون ١٣ جنسية مختلفة منذ مطلع عام ٢٠١٠.

وقال البولاني إن "حالات التسلل للعراق عبر الحدود العراقية تراجعت بنسبة ٩٥ بالمائة خلال الفترة الماضية"، مشيراً إلى أن "اغلب العمليات الإرهابية في العراق بات يقوم بها عراقيون وليس متسللون من الخارج". وأوضح البولاني أن "الكثير من المتسللين الذين دخلوا العراق في السابق إما قتلوا أو اعتقلوا، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد المسلحين الأجانب بشكل كبير في البلاد خلال الفترة القليلة الماضية".

من جانبه أعلن قائد قوات الحدود العراقية الفريق الركن محسن عبد الحسين عن "اعتقال ٣٣٣ متسللا يحملون جنسيات ١٣ بلداً مختلفاً أثناء محاولتهم التسلل عبر الحدود العراقية خلال عام ٢٠١٠".

وقال عبد الحسن إن "قدرات قوات حرس الحدود تنامت بشكل كبير وأصبح لديها ٨٢٢ مخفراً حدودياً موزعة على حدود العراق بالكامل، بعد أن كانت ١٧٦ مخفراً عام ٢٠٠٦"، مشيراً إلى أن "عدد منتسبي قوات الحدود أصبح ٤٠ ألف عنصر منهم ٣٠٠٠ ضابط اغلبهم مدربون في مراكز التدريب الخاصة بوزارة الداخلية".

وكشف قائد قوات الحدود العراقية عن "إنشاء مخافر حدودية عائمة على الحدود الإيرانية في مناطق الاهوار من أجل السيطرة على تلك المناطق المائية التي كان متعذراً السيطرة عليها من دون هذه المخافر"، لافتا إلى "قيام قوات الحدود بحفر خندق مائي على الحدود السورية بطول ١٤٩كم، تم من خلاله الحد من عبور المتسللين للعراق وخاصة في منطقة حصيبة".

ويأتي الحديث عن انخفاض كبير في نسبة تسلل المسلحين العرب والأجانب إلى الأراضي العراقية، وتأكيد وزير الداخلية جواد البولاني مسؤولية أشخاص عراقيين عن اغلب أعمال العنف الحالية في العراق، ليعزز ما توقع به العديد من المراقبين للوضع الأمني في البلاد بان تنظيم القاعدة، وباقي التنظيمات الأخرى تجذرت في العراق، وتحولت اغلب قياداتها حاليا إلى قيادات عراقية انتشرت بشكل خلايا صغيرة في اغلب المدن العراقية تقوم بين الحين والآخر بعمليات عنف نوعية على غرار ما حصل خلال شهر آب الماضي من هجمات استهدفت مراكز الشرطة في بغداد وكربلاء والكوت والرمادي والبصرة والتي أسفرت عن مقتل وإصابة العشرات.

وشهدت الحدود العراقية مع دول الجوار عمليات تسلل كبيرة للمسلحين والأجانب للعراق بمساعدة المهربين وقاموا بالتخطيط والتنفيذ لعمليات مسلحة عديدة في العراق على مر السنوات التالية للحرب بعد ٢٠٠٣.

دمشق: اللاجئون العراقيون مليون ومئتا ألف

متابعة/ المدى

قالت دمشق في مذكرة تقدمت بها للأمانة العامة للجامعة العربية أمس إنها تعامل اللاجئين المقيمين على أرضها من مختلف الدول العربية باعتبارهم "ضيوفا مؤقتين"، مشيرة إلى أن عددهم يفوق مليونا ونصف المليون وهم منتشرون في كافة المدن السورية، بينهم مليون ومئتا ألف عراقي، و٤٥٠ ألفا من الفلسطينيين بالإضافة إلى أعداد أخرى من آسيا وأفريقيا.

وأوضحت المذكرة أن هذه الأعداد أثرت بالسلب على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والبنى التحتية في سوريا، خاصة اللاجئين العراقيين المتمركزين في ريف دمشق وداخل المدن الرئيسية الأخرى مما يشكل ضغطا كبيرا على جهود السلطات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة، بحسب المذكرة.

على جانب آخر أوضح العراق في مذكرة مقابلة معروضة على الاجتماع الوزاري، أن هناك مبالغة في التقديرات في أعداد اللاجئين المقيمين في سوريا من العراقيين حيث يقدر عددهم بما يزيد على مليون في مصر والأردن وسوريا ولبنان وغيرها، مضيفا أن ما يربو على ٤٦٠ ألف نازح عادوا إلى مساكنهم في العراق خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

وشددت الحكومة العراقية على حرصها على عودة العراقيين لأنها "بحاجة إليهم في بناء بلدهم"، ولكن هذه العودة مقرونة بتحسن الوضع الأمني والاقتصاد ووضع برنامج للمساعدة وأن تكون طواعية. ولفتت مذكرة العراق إلى أن إقرار قانون الاستثمار وبعد إبرام عقود التراخيص النفطية من المأمول أن يحدث نقلة نوعية في النمو الاقتصادي في العراق.

العدل تدعو "العفو" لزيارة المعتقلات والسجون لتدقيق أرقامها وتصحيحها

متابعة/ المدى

وجّه وزير العدل دارا بهاء الدين نور الدين دعوة مفتوحة الى منظمة العفو الدولية لزيارة المعتقلات، التي تشرف عليها وزارة العدل، للاطلاع عن كثب على اوضاع المحكومين والموقوفين وإعداد تقارير تتضمن أرقاماً ومعلومات دقيقة وصحيحة.

وأوضح الوزير في تصريحات ان الأرقام التي اشار اليها تقرير منظمة العفو الدولية مبالغ فيها وغير صحيحة حيث إن الإحصاء الأخير الذي أعدته الوزارة قبل عيد الفطر بأيام قليلة اشار الى وجود ٢٥٥٢٠ موقوف ومحكوم يتوزعون على السجون العائدة الى وزارة العدل. وأضاف هذه الأرقام دقيقة جداً الى جانب ان اوضاع المعتقلين جيدة وليست بالصورة التي وصفها تقرير المنظمة.

وأضاف بدوري اوجه دعوة مفتوحة الى اعضاء منظمة العفو الدولية او من ينوب عنهم لزيارة السجون والمعتقلات كافة التي تشرف عليها الوزارة والاطلاع بشكل مباشر على احوال النزلاء هناك.

ولفت الى ان المصادر التي اعتمدتها منظمة العفو في إعداد تقريرها الأخير عن السجون غير دقيقة كونها اعتمدت تقارير منظمات حقوق الإنسان الى جانب تقارير الهلال الاحمر وهنا يتضح لنا تفاوت او تضارب المعلومات بمعنى انها لم تستق المعلومة من مصدرها الأم وهو وزارة العدل.

وكان تقرير لمنظمة العفو اشار الى وجود نحو ٣٠ الف معتقل عراقي داخل السجون الحكومية يعانون ظروفاً سيئة.

الى ذلك أبدى مرصد الحقوق والحريات الدستورية، وهو منظمة عراقية مستقلة، رغبته بالتعاون مع منظمة العفو الدولية لتدقيق تلك الإحصاءات للوصول الى العدد الحقيقي للمعتقلين في العراق.

وأشار تقرير أصدره المرصد الى ان مجموع الأشخاص الذين اعتقلوا في الفترة بين اول كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨ وحتى ٣١ آب ٢٠١٠ وصل عددهم الى حوالى ٤٤٨٦٩ معتقلاً في المحافظات كافة، وقارب مجموع من اطلق سراحهم الى حوالى ١٩٠٠٤ معتقلين.

وأكد المرصد أن تقرير منظمة العفو الدولية عن المعتقلين العراقيين يقترب من الصدقية الدقيقة على عكس ما ذهبت اليه الحكومة في مزاعمها لتفنيد إحصاءات المنظمة.